

70 مليون دولار تكلفة إعادة بناء أنابيب نقل النفط الخام



■ الوسط - هناء بوجي

□ من المتوقع أن تبدأ شركة نفط البحرين «بايكو» إعداد دراسة جدوى تفصيلية لأحد ثلاثة خيارات كانت مطروحة أمامها لمشروع إعادة بناء خط أنابيب نقل الزيت الخام الذي يربطها بحقول النفط بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.

وكان المجلس الأعلى للنفط قد أقر هذا المشروع الذي تتراوح تكلفته ما بين 60 و70 مليون دولار.

وتتوقع مصدر صناعي أن تستغرق الدراسة التفصيلية للأعمال الهندسية للخيار الذي سيتم اعتماده، نحو عام.

وقال المصدر لـ«الوسط» إن الشركة تسعى لتغيير خط مد الأنابيب وأخذ معظمها تحت الأرض لأنفراض السلام، مشيرة إلى أن هذه الأنابيب التي بنيت في الأربعينيات كانت تمر بمناطق غير ساكنة بالسكان إلا أن التكثير في خيارات العماري خلال العقود التالية زحف على هذه المناطق مما دعا إلى أصبحت هذه الأنابيب تشكل خطراً محتملاً على المناطق القريبة.

وقدر المصدر أن يصل طول الأنابيب الجديدة إلى حوالي 64 كيلومتراً منها 37 كيلومتراً خارج الحدود البحرينية ومعظمها في البحر، و27 داخل الأرضي البحريني ومن المقرر أن يكون أغلبها تحت الأرض.

وتنقل هذه الخطوط أكثر من 230 ألف برميل يومياً من النفط الخام المنفذة بين المملكة الشرقية في السعودية والبحرين.

والمعروف أن «بايكو» التي تأسست في 1963 تعمل بطاقة تكرير قدرها 250 ألف برميل يومياً.

وزير المالية الكويتي يسكن بيت إيجار

أعطوني دليلاً على التجاوزات المالية

الحرير على المال العام، وأنا من ذهب إلى لندن وأسبانيا مع فرق من ثواب مجلس الأمة الكويتي عام 1992 عندما كنت مستشاراً للجنة الشؤون المالية في مجلس الأمة للمشاركة في أعمال لجنة البحث في التجاوزات المالية الخاصة بالاستثمارات الكويتية في الخارج. كان هدفي المحافظة على المال العام الذي يخص الآجال القادمة، إن هذه الاتهامات تهز في النفس وتؤلم حقاً! نحن نعمل من أجل الكويت ونறض على المال العام، فكيف تلقي علينا الاتهامات؟

وفي 13 يونيو / حزيران 1999 تقدمت بطلب قرض للبناء على أرض مساحة مساحتها 500 متر مربع، بعد رفضي لأرض في منطقة القرين السكنية، إذ فضلت يومها أن أقوم ببناء منزلي الخاص في منطقة القادسية، وأقر بذلك التسليف والإدخار في عام 2000 القرض بقيمة 30 ألف دينار كويتي على أساس امتلاكي حصه في أرض باسم شركة على حسن الإبراهيم، ولوادي فيصل فيها عندما كنت وزيراً للتربية، وشرحنا هذا الوزير المالية آنذاك وسائله في تلقي علني الاتهامات؟

وفي فبراير / شباط 2001 أصبحت وزيراً للمالية، أي قبل أن

يتم صرف القرض، وكلفت شقيقتي بتقديم طلب إرجاء قرار رد قائلاً كييف أتخلى عن أبناء بذن التسليف والإدخار إلى وقت آخر مع احتجازها به، حيث كان القرار برفع قرضي من 30 إلى 70 ألفاً.

وبناءً على تقييماتي، إن أرضي على نفسى أن أخذ شيئاً من بذن التسليف والإدخار حتى وإن كان هناك تضييقاً في العمالة الوطنية في بعض القطاعات، واختتم حدثه بقوله: «تحتاج إلى تغيير العلية، وإن تنطبق من الثقة وليس من مبدأ الشك، فمن المؤسف إطلاق أهل الكويت على نظافة ذمتي المالية، ويعرفون الدكتور

الاتهامات جزاً على الناس!».



وزير المالية الكويتي

صححاً، فأنا لم أتقدم بطلب معاذلاً في. وعندما سألنا الوزير «بمحمد» تجديد قرضي. الحقيقة إنني تقدمت في عام 1975 كأي مواطن عادي بطلب قرض إسكنافي، ورفض بذن التسليف والإدخار، الذي يقع تحت سلطوليتها، أجاب: إن ما أثاره الثنائي سالم البراك لأنني لم أكن متزوجاً ورقم بطاقتي هذه تؤكد ما ذهبت إليه. بعد زواجه طلبي تجميد قرضي من بذن التسليف والإدخار، ليس

ال الكويت - حسين عبد الرحمن □ نفى وزير المالية والتنمية الإدارية الكويتي يوسف البراهيم ارتکابه تجاوزات مالية، مؤكداً أنه لا يزال يسكن في «بيت إيجار»، وقد صوت 22 نائباً على عدم سحب الثقة عن الوزير، مقابل 21 نائباً. وعلى أثر ذلك صرخ الوزير لـ«الوسط» قائلاً: «كان الاستجواب تحدياً شخصياً لي وأصعب فترة بالنسبة لي، وعلى رولي سقط بالكثير من محاور الاستجواب من شهادات دستورية، فإن حرصي على مصلحة الكويت كان هاجسي. كان لا بد من إجلاء العدالة للشعب الذي عاش الأسابيع الماضية في أجواء صخب إعلامي غير مسبوق رافق هذا الاستجواب، تعرضت لتجريح صاحبه قبل المقابلة، بيد أنني جاهدت من أجل أرد إلا من على منصة مجلس الأمة».

وأضاف: لم يكن قد مضى على والأنظمة، والتاريخ والتقاعس استلامي لمسؤلياتي كوزير أكثر من ستة أشهر حتى بدأت الصحف والاستخفاف بالصلة العامة، تنشر تصريحات سواب عن استجواب مرتقب في.. وفي 13 أبريل / نيسان الماضي أعلن أحد النواب التوقيع على حكم «بإعدام» ونصحني بالاستقالة للخلاص من «المقصة»، كل هذا قبل الاستجواب بشهرين. الأمر أن الاستجواب يحاسب عن النوايا والسرائر التي لا يعلمها إلا المولى عز وجل.

وقال: «إن الاستجواب كان مبيتاً، فقد اتهمنا بالأخلاق بواجباتي الوظيفية، والخروج على حدود التكليف الصادر في الشعب الكويتي الذي وقف

جماعات المصالح المكتسبة يقاومون الإصلاح في سوريا

دمشق - يوسف أي

□ قال باحث اقتصادي سوري إن السمسارة والواسطاء والمهربين وجماعي الأموال والانتهازيين أي «جماعات المصالح المكتسبة» ترى الفوضى والبلطجة والفساد متغراً خصباً لهم، هم الذين «هم من يضع العصي في عجلة التطوير والتحديث».

وأوضح الدكتور ناصر عبيد الله ناصر في حديث مع «يونايتيدبرس

انترشايل»، إن الإصلاح يأخذ طريق الصدام مدمراً، وبالمقابل فإن التباطؤ الشديد في إنجاز الإصلاحات قاتل ومكلف من الناحتين السياسيّة والاقتصاديّة.

وقال إن الإصلاحات الاقتصاديّة في سوريا تتحقق بضغط من الأعلى،

ممثلاً بآرادة الرئيس Bashar al-Assad، الذي يرغب في محاكاة العصر بخطاب

الاقتصادي وسياسي جديد.

وعن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طرح مؤخراً والковادر القادر على تحقيقه، قال الباحث: «لقد نجحت مرحلة التطوير ضمن الاستقرارية في جذب بعض الكوادر الفنية المهرجة للالستقرارة من خبراتهم، لكن بعض هذه الكوادر جاء وهو يحمل في جعبته وصفات صدوف النقض الدولي، إيسماً ما يتعلق منها بإلغاء الدعم الحكومي عن السلع التموينية الرئيسية، وتخفيف الإنفاق على التربية والتعليم والصحة، وخصخصة مؤسسات القطاع العام».

وعاتبر فرص نجاح الإصلاح الاقتصادي والسياسي تتوقف على كفاءة الأداء الحكومي وفعالية الجهاز الإداري وعلى المشاركة الشعبية في صنع القرار الاقتصادي والسياسي، مطابلاً بالرسالة التي أشارة إليها في مناقشة محاور سياسية مسئوليياتهم، كما يتوقف نجاح برنامج الإصلاح على تحديث وتطوير القوانين والاتفاقية، والتسارع في محسنة من تسيبوا في إنشاء الفوضى والفساد في سوريا.

العراق وسوريا يوقعان عدداً من الاتفاقيات

دمشق - اب دفعت من الاتفاقيات إبان زيارة المسؤول العراقي في مجالات التعليم العالي والتربية والثقافة والرياضة والاعلام، كما يتضمن جدول الأعمال التالية: «التعاون المشترك لتطوير القوانين والاتفاقية، والتسارع في محسنة من تسيبوا في إنشاء الفوضى والفساد في سوريا».

■ يتوقع وصول نائب الرئيس

العربي طه ياسين رمضان إلى دمشق

يوم غد الثلاثاء، كما أفاد وكالة الأنباء

السورية، وسيجري مباحثات مع

المسؤولين السوريين حول

«المستجدات في المنطقة، بالإضافة إلى

العلاقات الأخوية بين مملكة البحرين

والجمهوريّة العُرَبِيَّةِ بَيْنَ الْبَلْدَيْنِ

الشقيقين في مختلف المجالات».

البحرين تزيد تكلفة المشاريع المقدرة في ميزانية 2001/2002

العجمي في ميزانية 2001/2002 والذي كان

يبلغ 314 مليون دينار.

ورصدت البحرين ميزانية للمشاريع في

ميزانيتها التي أقرتها العام 2004/2005 مبالغ

تصل إلى 330 مليون دينار لكل عام.

وقال المطوع إن ميزانية العام 2001 زيدت بـ

63 مليون دينار أيضاً.

وتصدر البحرين ميزانيتها كل ستين، وكانت

الميزانية المخصصة للمشاريع في عام 2001

و2002 تبلغ 160 مليون دينار لكل منها.

ولم ينتهي الحصول على اتفاقية

التعاون الدولي لتمويل ميزانية 2002.

وهذه الإضافة في ميزانية المشاريع ستزيد من

المنامة - الوسط □ رفعت البحرين ميزانية المشاريع التي أقرتها في ميزانية 2001/2002 حوالي 241 مليون دينار (369 مليون دولار) من أجل بناء مشاريع تنمية أكبر في البلاد.

وقال المطوع إن مشاريع التنموية هذه «تشمل في مجال قطاعات البنية الأساسية كالإنشاء الطرق

والجسور وصيانتها وتوسيعة شبكة المجرى

وزيادة مطالعات الطرق الصحيحة وتوسيعه على

هذه الزيادة في جلسات الأسماء». وهذه المطالعات تزيد من الاتساع

وتحدد المطالعات الجديدة في

المنطقة، وتحدد المطالعات